كنت احكم من ثوبه وهو يصلي رواها ابن خزيمة وحبان في صحيحهما ومعلوم أن هذا انما يأتي على القول بنجاسة فضلات الله صلى الله عليه وسلم اما على القول بطهارتها فلا ينهض ذلك دليلا على الخصم فلعله يقول به والثاني انه نجس مطلقا لانه يستحيل في الباطن فاشبه الدم والثالث ان من المرأة نجس ينا على نجاسة رطوبة فرجها والحق من الخنثى بمن المرأة على هذا القول دون الرجل ولم يتعرض ذكره تنجس منيه وان استنجى بالحجر بخلاف المرأة كان نجواهما واحدا كما قيل فقد حكى القاضي ابو الطيب انه قد شذ ذكر بالروم فوجد مختلفا ولو ثبت اتحادهما لزم نجاسة لان تلاقيهما في الباطن لا يوثر وانما يوثر تلاقيهما في الظاهر ولو استنجت المرأة بالاحجار ثم جامعها الرجل فيه متنجس ويحرم عليه ذكره لانه ينجس ذكره وينجس ودمية وحبروت وفرج فيه قوة الانبات والا فينجس العين كما عرف مما مر **قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم** لانه اصل حيوان طاهر فاشبه منى الادمي وتنجس غسل الذي كما في المجموع للاخبار الصحيحة فيه وخروجا من الخلاف والثاني انه طاهر من الماكول نجس من غيره كلبنه والبيض المأخوذ من حيوان طاهر ولو من غير ماكول طاهر وكذا المأخوذ من ميتة ان نصلب وبزرا القز وهو البيض الذي يخرج منه دود القز ولو كان البيضة دما في طاهرة على ما صححه المصنف في نتفه هنا وصحح في شروط الصلاة منه وفي التحقيق وغيره انها نجسة قال شيخنا وهو ظاهر على القول بنجاسة منى غير الادمي واما على غيره فالاوجه حله على ما اذا لم يستحل حيوانا والا لاول على الخلاف فاسدة يقال مذرت البيضة بالذال المعجمة اذا فسدت وفي الحديث شر النساء المذرة الوذرة اي الفاسدة التي لا تحيض عند الجماع **ولبن ما لا يوكل غير لبن الادمي** كلبن الاتان لانه يستحيل في الباطن كالدم اما لبن **ما يوكل** كلبن الفرس وان ولدت بغلا فطاهر قال نعال لبنا خالصا سائغا للشاربين وكذا لبن الادمي اذ لا يليق كرامته ان يكون منتاوه نجسا وكلامهم شامل للبن الميتة وبه صرح في المجموع لكلام الروياني قال لانه في اناء طاهر ولبن الذكر والصغيرة وهو المعتمد الموافق لتعبير الصيمري بقوله البانا للادمي والادميات لم يختلف المذهب فوطء نفاسا وجواز بيعها وقال الزركشي انه الصواب وقول القاضي ابو الطيب وابن الصباغ لبن الميتة والذكر نجس مفروغ عليه نجاسة ميتة الادمي كما افاده الروياني ولو خرج اللبن على لون الدم فالقياس طهارته كما لو خرج المني على هيئة الدم هذا اذا اتخذ خواصا للبن موجودة فيه كما قاله في الخادم والانفحة وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف العاء الافصح لبن في جوف نحو سخلة في جلدة تسمى انفحة ايضا ان اخذت من حيوان ماكول بعد نحو لم يطعم غير اللبن طاهرة للحاجة اليها في عمل الجبن بخلاف ما اذا اخذت من ميت او من مذبوح اكل غير اللبن كلا لاصلي المتخيلا في الباطن وقول الزركشي واكل لبنا نجسا كطين تابع لكلام مم قال شيخنا لان الباطن محيل ما يرد عليه بمجرد وصوله اليه فلا فرق بين الجبن وغيره وقد يقال ان البهيمة اذا طعمت شيئا للتداوي لا يضر ذلك في طهارة لا لفحة كما قالوا في الصبي الذي لم يطعم غير اللبن انه ذلك لا يضر في اجزاء الوضوء به ولو الا الظاهر الثاني فلا تصير بذلك كرشا لا انفحة ولذلك لم يقيد بنا بالحولين كالصبي كان المعول فيه على التغذي وعدمه وشربه

بعد

بعد الحولين يسمى تغذيا والمعول عليه فيها ما يسمى انفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك **والجزء المنفصل من الحيوان الحي ومشيمته كميتته** اي ذلك الجزء المنفصل طاهر وان نجسا فجبن الجبن ما قطع من حي فهو ميتة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين فالمنفصل من الادمي والسمك والجراد طاهر ومن غيره نجس وسواء في المشيمة وهي غلاف الولد مشيمة الادمي وغيره اما المنفصل منه بعد موته فحكمه حكم ميتته بلا شك **الا شعر** او صوف او ريش او وبر **الماكول فطاهر** بالاجماع ولو نتف منها او انتثف قال ابن الصباغ اصوافها واوبارها واشعارها اثانا ومتاعا الحين وهو محمول على ما اذا اخذ بعد التذكية او في الحياة كما هو المعهود وذلك مخصص للخبر السابق اما المنفصل من غير الماكول كالحمار الاهلي فنجس ولو شك كما في ما ذكر هل انفصل من طاهر او من نجس حكمنا بطهارته لان الاصل الطهارة وشككنا في النجاسة والاصل عدمها بخلاف ما لو رأينا قطة لحم وشككنا هل هي من ذكاة او لا لان الاصل عدم التذكية والشعر على العضو المبان نجس وان كان العضو تبعا له وشعر الماكول المنتتف الطالع باصوله من الجلد في حال الحياة ندبا طاهر فان انفصل اصله مع شيء مما ثبت فيه من الجلد وفيها رطوبة قال شيخنا فهو متنجس يظهر اغسله **وليت العلقة** وهي الدم الغليظ المتخيل من الدم في الرحم سميت بذلك لانها تعلق لرطوبتها مما تمر عليه **والمضغة** وهي العلقة تتخيل فتصير قطعة لحم وسميت بذلك لانها صغيرة بقدرها يمضغ قاله الزمخشري **ورطوبة الفرج** من حيوان طاهر ولو غير ماكول من آدمي وغيره **نجسة** بفتح الجيم **في الاصح** بل طاهرة لان الاولين اصل حيوان طاهر كالمني والثالث كعرقه والقابل بالنجاسة يلحق الاولى بالدم والثانية بالميتة ويقول الثالثة متولدة من محل النجاسة تنجس بها ذكر المجامع والبيض الخارج من المحل فيجب غسل الذكر وغسل البيض ولا يجب غسل الولد اجماعا قال في المجموع ورطوبة الفرج ما البيض متردد بين الذي والعرق وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج فنجسة وظاهر كلامه انه لا فرق بين القليل منها وبين غيرها وهو كذلك وان قيدها في الانوار بالملاصقة وسكت عليه في شرح المنيه والشارح قيدا الثلاثة بكونها من الادمي ليفيد به مع قوله اخرا المقالة والثالثة من غير الادمي اولى بالنجاسة ان الثلاثة في الثلاثة جاء سواء اكانت من الادمي امن غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الادمي اقوى من مقابله فيها من الادمي لان الحكم يختلف بين الادمي وغيره من الحيوانات الطاهرة فلا غالة ما قرر به بل كان ينبغي للمصنف على اصطلاحه ان يعبر في رطوبة الفرج بالاظهر لان الخلاف فيها قولان منصوصان **فروع** دخان النجاسة نجس يعفى عن قليله وغبر يسير عرقا من شعر نجس من غير نحو كلب **ويعفى عن روث سمك** فلا ينجس لما للتعذر الاحتراز عنه نحو الكلب فلا يعفى عن شيء منه ويعفى عن روث سمك فلا ينجس لما للتعذر الاحتراز عنه مما لم يعفه فان غيره نجسه ومحاذاة النجاسة ان تصاعد بواسطة نار نحو كأن اخذ النجاسة تصاعدا بالنار بتوتها يعفى عن قليله والا بان كان كالبخار الخارج من نجاسة الكنيف فطاهر كالريح الخارج من الدبر كما قيل وبهذا يجمع بعضهم بين كلامهم من اطلق الطهارة كبعض المتاخرين ومن اطلق النجاسة وقال الحليمي اذا خرج من انسان ريح وكانت شيابه مبلولة تنجست وان كانت يابسة فلا قال ولو كذلك دخان كل نجاسة اصاب شيأ رطبا

Copyright